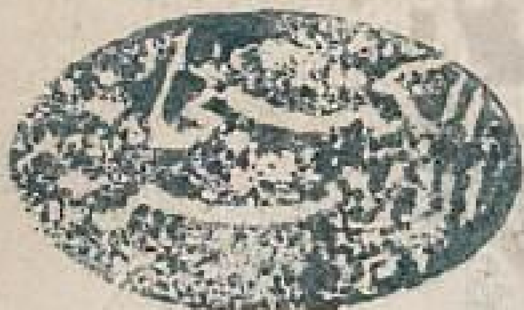
الفوائد العجيبه في اعرابه
الكلمات الغريبه
ويليها العقود الدرية
في قول الواقف
على الفريضة
الشرعيه

لابن
عابد
ين





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده. وصلى الله على من لا نبي بعده. وآله الطاهرين
وصحابته اجمعين وبعد فيقول فقير رحمة ربه. واسير
وصمة ذنبه. محمد امين بن عابدين. قد عن لي الكلام
على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلما وهي مما
في اعرابه او معناه اشكال او خفا. بعبارات تحل العقال
وتوضح المقال. وسميتها الفوايد العجيبه. في اعراب
الكلمات الغريبه. فاقول والله المستعان. وعليه التكلان
منها قولهم هلم جرا فهلم بمعنى تعال وهو مركب من
ها التنبيه ومن لم اي ضم نفسك الينا واستعمل استعمال
البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتانيث
عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه الي ذكره صاحب
الصحاح وتبعه الصفا في تعالا تقول كان ذلك عام
كذا وهلم جرا الي اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان
ما قاله في القاموس في مثل هذا وتوقف الجمال ابن هشام
في كون هذا التركيب عربيا محضا وساق وجوه توقفه
في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر
ما للعلما في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر
ما ظهر لنا في توجيه هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا
فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ائت وتعال
الا ان فيه تجوزين احدهما انه ليس المراد بالاتيان هنا
المجيء الحسي بل الاستمرار علي الشي والمداومة عليه كما تقول
امش علي هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله
تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا علي آلهتكم
المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق
الالسنة

الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي
بعد جملة فيها معنى القول كقوله فاوحينا اليه ان اصنع
الفلك والمراد بالمشي ليس المشي على الاقدام. بل الاستمرار
والدوام. اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم
على ذلك الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد
الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم
فليمدد له الرحمن مدا. وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه
ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب
بهذا المعنى الاتي انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا
اي شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه
قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا او استمر مستمرا
على الحال المؤكدة وذلك ماش في جميع الصور وهذا
هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التاويل
ارتفع اشكال العطف فان هلم خبر واشكال التزام افراد
الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا كما تقول واستمر
ذلك او واستمر ما ذكرته ومنها قولهم ومن ثم وهي
في الاصل موضوعة للمكان البعيد واذا وقعت في عباراتهم
يقولون ومن هناك او ومن هنا اي من اجل ذلك كان
كذا فاذا فسروها بهناك ففيه تجوز من جهة واحدة
وهي استعمالها في المكان المجازي واذا فسروها بهنا ففيه
تجوزان الاول وكونها في القريب ولكن الجمع بين تفسيرها
بهنا القريب وبين قولهم اي من اجل ذلك كما وقع ه
للعلامة الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع فيه
منافاة لان ذلك من اشارات البعيد اللهم الا ان يقال
استعمل هنا في البعيد مجازا وذلك في القريب كذلك

او تقليلها كما قال بعضهم اشار اولا بهنا الى قرب المشار اليه
لقرب محله وما فهم منه وثانيا بذلك الى بعده باعتبار
ان المعني غير مدرك حسا فكانه بعيد وفي شرح التسهيل
للدماميني ما نصه وانظر في قول العلما ومن ثم كان كذا
هل معناه بمعني هنالك اي التي للبعيد او بمعني ههنا التي
للقرب والظاهر هو الثاني انتهي ثم مما ينبغي التامل
في علاقة هذا المجاز وفي قرينته ويمكن ان تجعل العلاقة
المشابهة فان المعني محل للفكر وتردده اليه بملاحظة
المرة بعد الاخري كما ان المكان محل للجسم والتردد اليه
باتيانه المرة بعد الاخري او الاشارة للالفاظ فانها
محل للمعني كما ان المكان محل للجسم والقرينة استحالة
كون المعني او الالفاظ مكانا حقيقيا وقال بعضهم
في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف في رحمن قوله ومن
ثم الاشارة الي المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف
المذكور في شرط تاثير الالف والنون انه انتفا فعلانة
او وجود فعلي بالمكان في ان كلا منهما منشا امر اذ المكان
منشا النباتات والاختلاف المذكور منشا اختلاف
اخر وهو الاختلاف في صرف رحمن فجعل الاختلاف المذكور
من افراد المكان ادعاء ثم شبه المكان ثم شبه المكان
الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية
فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهي ومنها قولهم ايضا
هو مصدر آض يئيض واصل آض ايض كباع تحركت اليا وانفتح
ما قبلها قلبت الفا واصل يئيض ييْيض بزنة يفعل نقلت
حركة اليا الي الهمزة واما اعرابه فذكر ابن هشام في
رسالة تعرض فيها للمسئلة ان جماعة توهموا انه منصوب
علي

على الحال من ضمير قال وان التقدير وقال ايضا اي راجعا
الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا القول
صدر من القايل بعد صدور القول السابق له وليس ذلك
شرط بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايضا وكتبت
اليوم وكتبت امس ايضا قال والذي يظهر لي انه مفعول
مطلق حذف عامله او حال حذف عاملها وصاحبها
اي ارجع الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت
او اخبر راجعا فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع ومما
يونسك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال
وايضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ من
التقدير واعلم انها انما تستعمل في شيئين بينهما توافق
ويغني كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا
ولا جاء زيد ومضي عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا
انتهي ملخصا ومنها قولهم اللهم الا ان يكون كذا ونحوه اقول
اصله يا الله حذف حرف الندا وعوض عنه الميم
للتعظيم والتفخيم ولا تدخل عليها يا فلا يقال يا اللهم الا شذوذا
في الشعر كما قال ابن مالك

والاكثر اللهم بالتعويض . وشذ يا اللهم في قريض

ثم الشايع استعمالها في الدعا ولذا قال بعض السلف اللهم
مجمع الدعا وقال بعضهم الميم في قول اللهم فيه تسعة وتسعون
اسما من اسما الله تعالى واوضحه بعضهم بان الميم تكون
علامة للجمع لانك تقول عليه للواحد وعليهم للجمع فصارت
الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك
ضربوا وكاموا فلما كانت كذلك زيدت في اخر اسم الله
تعالى تشعر وتؤذن بان هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء

مطلب اللهم الا ان يكون كذا ونحوه

الله تعالى كلها فاذا قال الداعي اللهم فكانه قال يا الله الذي
له الاسما الحسنى قال ولاستغراقه ايضا لجميع اسماء الله
تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت
فيه وهو حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه انتهى ثم
انهم قد ياتون بها قبل الاستثنا اذا كان الاستثنا نادرا
غريبا كانهم لندوره استظهروا بالله في اثبات وجوده
قاله بعض الفضلا وهو كثير في كلام الفصحا كما قال
المطرزي نبه على ذلك الطيبي في سورة المدثر
وفي الكشف بعد كلام واما نحو قولهم اللهم الا ان يكون
كذا فالغرض ان المستثنى مستعان بالله تعالى في تحققه
تنبيها على ندرته وانه لم يات بالاستثنا الا بعد التفويض
لله تعالى انتهى وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة
في اوايل كتابه التوضيح شرح التنقيح ان الاستثنا
المذكور مفرغ من اعم الظروف لان المصادر قد تقع
ظروفا نحو اتيك طلوع الفجر اي وقت طلوعه واوضح
ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه
على المغني عند الكلام على عسى عند قول المغني
ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الا ان تقدر
العاملين تنازعا زيدا فقال الاستثنا في كلام المصنف
مفرغ من الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم
لا في عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعا
ووقع التفريغ في الايجاب لاستقامة المعنى نحو قرات
الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وانيب المصدر
عنه كما في اجيئك يوم قدوم الحاج والله معوض والنظر
موقعه هنا فقد وقع في النهاية انها تستعمل على ثلاثة

انحاء

انحاء احدها ان يراد بها النداء المحض كقولك اللهم ارحمنا
الثاني ان يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع
يقول لك القايل اكام زيد فتقول انت اللهم لا والثالث
ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك
انا لا ازورك اللهم الا ان تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة
مقرونة بعدم الدعاء قليل انتهى وظاهر ان معنى الاول
والثاني لا ياتيان هنا وفي تاتي الثالث في هذا المحل نظر
انتهى كلام الدماميني ولعل وجه النظر ان قول ابن الاثير
في النهاية الا ترى الخ يفيد انه لا بد ان يكون ما بعدها
نادرا في نفسه وقد يقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله
يستعمل دليلا على الندرة الخ فافاد انها تدل على ان ما
بعدها نادر بالنظر الى ما قبلها وان كان في نفسه غير
نادر فليتامل ثم اعلم ان قوله ووقع التفريغ في الايجاب
فيه نظر لان قول المغني وكون الاضمار في يكون لا في عسى
الخ معناه لا يكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات
الا في كذا فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثنا
بعدها استثنا من المنفي كما في قولك لا ياتيك زيد
الا يوم كذا انهم قد يعبرون بنحو قولك هذا ضعيف الا
اذا حمل على كذا فهو استثنا مفرغ في الاثبات صورة
ولكنه في المعنى نفي لان معنى ضعيف انه لا يعتمد عليه
مثلا وقال في المغني اخر الكتاب في اول الباب الثامن
ما نصه السادسة وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب
نحو وان كانت لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا
ان يتم نوره انتهى ومنها قولهم لا بد من كذا اي لا
مفارقة وقد يفسر بوجوب ذلك لان اصله في الاثبات

مطلب لا بد من كذا

بد الامر فرق وتبدد تفرق وجاءت الخيل بدادا اي متفرقة
فاذا انتفي التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم
بينهما دايما فصار احدهما واجبا للاخر ومن ثم فسروه
بوجب وبد اسم مبني على الفتح مع لا النافية لانه اسمها
والخبر محذوف اي لنا او نحوه وقد يصرح به وجعل العنزي
في حواشي المطول ان الجار والمجرور متعلق بالمنفي اعني
بد على قول البغداديين حيث اجاز والا طالع جبلا بترك
تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف والبصريون
اوجبوا في مثله تنوين الاسم وجعلوا متعلق الظرف
فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا
هو خبر المبتدا اي لا بد ثابت لنا وقوله من كذا خبر
مبتدا محذوف اي البد المنفي من كذا وهذه الجملة الاسمية
التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة
لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا بما دل عليه لا بد
اي لا بد من كذا وقد اشار الشريف في اواخر بيان
المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للاحيث قال في قوله
لا تلقي لاشارته ان لاشارته ليس معمولا للتلقي
والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا
تامل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب انتهى
اقول هذا ظاهر فيما اذا قيل لا بد من كذا اما اذا
قيل لا بد لكذا من كذا فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال
من تعدد الاخبار تامل ثم قوله ويجوز ان يكون
متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد من كذا فيه نظر اذا
لا فرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى
تقديره هذا او وقع في بعض العبارات لا بد وان يكون
واستعمله

واستعمله السعد في كتبه ايضا وقال العنزي ان الواو
مزيدة في الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق
اي لزيادة لصوق لا بالخبر انتهى وفيه بحث فان الكون
المنسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون خبرا هنا فان
قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار
يكون لغوا متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان
صاحب المغني لا يثبت واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلا
ورجح ان الواو هنا زايدة وهي التي دخولها في الكلام
كخروجها ورايت في بعض الهوامش انه روي عن ابي
سعيد السيرافي في كتب كتاب سيبويه انه قال تجيء
الواو بمعني من فان ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا
عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع ومنها قولهم
هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب
على المفعولية المطلقة وانه من المصدر المؤكد لغيره صرح
به في اماليه وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة ليست
اسما للحدث والثاني انها لو كانت مصدرا مؤكدا لغيره
لكانت انما كانت تاتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتقدم
ولا يتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا زيد حقا ابني
وان كان الزجاج يجيز ذلك فان قلت هل يجوز ان
يكون مفعولا لاجله او منصوبا على نزع الخافض او
تمييزا قلت لا يجوز الاول لان المنصوب على المفعول
لا يكون الا مصدرا ولا الثاني لوجهين الاول ان اسقاط
الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر
شايع في كلام العلما الثاني انهم التزموا في مثل هذه
الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت

هو كذا لغة او
اصطلاحا

على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض كما يأتي التعريف
في قوله • تمرون الديار ولم تعوجوا • واصله تمرون على
الديار وبالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير للمفرد
كرطل زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا
ليس شيئا منهما اما انه ليس تفسير المفرد فلانه لم يتقدم
مبهم وضعا فيميز واما انه ليس تفسير النسبة فلانه
لم يتقدم نسبة فان قلت يمكن انه من تمييز النسبة بان
يقدر مضاف اي تفسيرها لغة فيكون من باب اعجبني
طيبه ابا قلت تمييز النسبة الواقعة بعد
المتضايفين لا تكون الا فاعلا في المعنى ثم قد تكون
مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون
محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب زيد ابا اذا كان
المراد الثناء على ابي زيد وقد لا يكون كذلك فيكون
صالحا لدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا فان الدر
بمعنى الخير وويح بمعنى الهلاك ونسبتهما الى الرجل كنسبة
الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة انما هو بتعلق
الفعل بالمفعول لا بالفاعل فان قلت ما وجه نصبه
قلت الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف
من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسيرها
موضوع اهل اللغة ثم حذف المضافان على حد
حذفهما في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول
ولما بين الثالث بما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره
لنيابته عن لازم التنكير ولك ان تقول الاصل موضوع
الى اللغة مجازا وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض
المحققين وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته
الموضوعة

الموضوعة في هذه المسئلة ومن اراد الاطلاع على ازيد
من ذلك فعليه بها ومنها قولهم هو اكثر من ان يحصى
ونحو قولهم زيد اعقل من ان يكذب وهو من مشكل التراكيب
فان ظاهره تفضيل الشيء في الاكثرية على الاحصاء وتفضيل
زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظايره كثيرة
مشهورة وقل من يتنبه لاشكالها وقد حمله بعضهم
على ان المصدرية بمعنى الذي ورده في المغني في الجهة
الثالثة من الباب الخامس من الكتاب بانه لا يعرف قايل
به ووجهه بتوجيهين نظر في كل منهما الدماميني في شرحه
عليه ونقل عن الرضي وجها استحسنه فقال قال الرضي
واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول
كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه
فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك
بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبائن
بلا تفضيل فمعنى انت اعز علي من ان اضربك اي بائن
من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك
لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من
هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو
فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه
كالتفضيلية الا في معنى التفضيل قال ولا مزيد عليه
في الحسن ومنها قولهم سواء كان كذا ام كذا فسواء اسم
بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله
تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده

مطلب
هو اكثر من ان يحصى
وزيد اعقل من
ان يكذب

[illegible]

مطلب
سواء كان كذا
او كذا

اعني كان كذا الخ في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله
الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم
تنذرهم والتقدير كونه كذا او كونه كذا سيان وسوا
لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال
بلا واو اعتراض بقي هنا شبهة وهي ان ام لاحد
المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده
فالصواب الواو بدل ام او لفظ ام بمعنى الواو وكون
او بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضى الى تصحيح
التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا
محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة
على جواب الشرط المقدر تاكد ان لم تذكر الهمزة
بعد سواء صريحا كما في مثالنا والهمزة وام مجردتان
عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو
بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله
عند المتكلم وام واو لاحد الشيئين او الاشيا والتقدير
ان كان كذا او كذا فالامران سوا والشبهة انما ترد
اذا جعل سوا خبرا مقدما وما بعده مبتدا كذا في حواشي
المطول لحسن جلبي الفنري وما عزاه الي الرضي ذكره
الدماميني عن السيرافي ايضا وفي حواشي الكشاف
للسيد الشريف وحكي بعض المحققين عن ابي علي ان
الفعلين مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف
لان ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك اقمت ام قعدت
متساويان في علم المستفهم فاذا قيل سواء علي اقمت
ام قعدت نقد اقيما مع ما بعدهما مقام المستويين وهما
قيامك وقعودك كما اقيم لفظ الندا مقام الاختصاص
في انا

في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ما
حققه الرضى وما استدل به عليه ومنه قوله وبرئك
الى ان سوا سادا مسد جواب الشرط لا خبر مقدم اذ معنى
سوا علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت واحد
في الحقيقة ولا ابالي ليس خبرا للمبتدا بل المعنى ان اقمت ام
قعدت فلا ابالي بهما انتهى وقد ياتون باو بدل ام وفي
شرح القطر للعلامة الفاكهي من باب العطف لا يعطف
باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد
الشيئين او الاشيا والتسوية تقتضي شيئين لا احدهما
فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي
في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول
الفقها سوا كان كذا او كذا وفي قراءة ابن محيصن او لم
تنذرهم واما تخطئة المص لهم في ذلك فقد نافسه
فيها الدماميني انتهى وذلك حيث قال في شرحه على المغني
اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصه وسوا
اذا دخلت بعدها الف لقولك سوا علي اقمت ام قعدت
واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما
على الاخر باو كقولك سوا علي قمت او قعدت انتهى كلامه
وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقها وغيرهم سوا كان
كذا او كذا الى ان قال وحكي ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز
او بعد سوا علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سوا
على احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المص في
تخطيئته الفقها وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضي
كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه للكافية فراجعه
ان شئت انتهى ومنها قولهم في معرض الجواب ونحوه على انا

قوله اذا اذا كذا
بخط المص
رحمه الله تعالى

بلغ ... على ...

نقول فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعدها قاصرا عما قبلها وانقص مما قبلها ويسمونه علاوة وترقيا على ما تشعر به على ولكن يقال علي من حروف الجر فلا معنا لها وما متعلقها ويظهر المراد مما ذكره في المغني حيث قال التاسع اي من معاني على ان تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله وقوله

• فوالله لا انسى قتيلا رزئته • بجانب قوسي ما بقيت على الارض •
• على انها تعفو الكلوم وانما • نوكل بالادنى وان جل ما يمضي •

اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله

• بكل تداوينا فلم يشف ما بنا • على ان قرب الدار خير من البعد •

ثم قال

• على ان قرب الدار ليس بنافع • اذا كان من تهواه ليس بذي ود •

ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال على ان فيه شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به فانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدا محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها انتهى كلام المغني ومنها قولهم فضلا كقولك فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار ومعناه انه لا يملك درهما ولا دينارا وان عدم ملكه للدينار اولى من عدم ملكه للدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وانتصابه على وجهين حكيني مطلب فضلا

عن

عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة والثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور وهو درهما وانما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة لمسوغ وهو وقوع النكرة في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال او ضعف ساغ مجيئها من النكرة ٥ فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافا للزمخشري والثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن القياس وانما لم يجز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهما لانه رآه منصوبا ابدا سواء كان ما قبله منصوبا ام مرفوعا او مخفوضا وزعم ابو حيان ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس ذلك بمراد هنا واما القول بانه يوصف بالمصدر على تاويله بالمشتق او على تقدير المضاف فليس قول المحققين وهذا منتهى القول في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد فعسر وقد خرج على انه من باب قوله على لاحب لا يهتدى بمناره ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل عاقل فيقوم فانه لا يريد اثبات منار للطريق وينفي الاهتداء عنه انما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية وعلى هذا خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اي لا يملك درهما فيفضل عن دينار له واذا انتفى

ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى وفيه ان فضلا
مقيد للدرهم او معمول للمقيد على الاعرابين السابقين
فلو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف
المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما
امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط
النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي
لا يملك الاقل لا يملك الاكثر فان المراد بالدرهم ما يساويه
من النقود لا الدرهم العرفي والذي ظهر لي في توجيه
هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان
ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل
الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام
في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال لا يملك فلان
دينارا او ردا على مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل
في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استونف كلام اخر
ولك في تقديره وجهان احدهما ان تقدر اخبرتك
هذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه او زيادة
عن دينار اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة اخبرتك هذا
وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان
ذلك ح واسمع الآن فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما
معمولها ثم حذف مجرور عن وجار الدينار وادخلت
عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد ثم حذف
مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو في وادخلت
من على العين والثاني ان تقدر فضل انتفاء الدرهم منه
ومعنى ذلك ان يكون حالة هذا المذكور في الفقر معروفة

عند الناس والفقير انما ينفى عنه في العادة ملك الاشيا
الحقيرة لا ملك الاموال الكثيرة فوقوع نفي ملك الدرهم
عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر
منه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد وفضلا على
التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان
اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعرابين يخالف
لما ذكر ولعل من لم يقوا انسه بتجويزات العرب في كلامها
يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل

اذا لم تكن الا الاسنة مركبا • فلا راي للمحتاج الا ركوبها

وقد بينت في التوجيه ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع
في كلامهم هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الانصاري
في رسالته وقد قرر الاعراب والمعنى المراد السيد الشريف
قدس سره في حواشي الكشاف على غير ما مر فقال هو
مصدر متوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى
واستبعاده عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالته
اي عده محالا عرفا فيقع بعد نفي اما صريح كقولك فلان
لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار تريد ان اعطا الدرهم
منفي ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار واما
ضمني كقوله وتقاصر هممهم اكثره يريد ان هممهم تقاصرت
عن بلوغ ادنى عدد هذا العلم وصار منفيا مستبعدا
عنهم فكيف ترقى الى ما ذكر وهو مصدر قولك فضل
عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتملت
على معنى الذهاب والبقا ومعنى الكثرة والقلة ظهر
هناك توجيهان فمنهم من نظر الى معنى الذهاب والبقا
فقال تقدير الكلام فضل عدم اعطا الدرهم عن اعطاء

الدينار اي ذهب اعطا الدينار بالمرة وبقي عدم اعطا الدرهم
فالباقي هو نفي الادنى المذكور قبل فضلا والذاهب
هو نفس الاعلى المذكور بعده وعلى هذا التوجيه
يفوت شيئان من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من
جنس الذاهب اذ ليس انتفا الادنى من جنس الاعلى
الثاني كون الباقي اقل من الذاهب اذ لا معنى لكون انتفا
الادنى اقل من جنس الاعلى فان قلت يرد عليه
ان المفهوم من فضلا ان ما بعده ذاهب منتف بتمامه
واما انه ادخل في الانتفا واقوى فيه مما قبله كما هو
المقصود فلا قلت قد يفهم ذلك من كونه اعلى وادنى
لان الاعلى اولى بالانتفا من الادنى ومنهم من نظر الى
القلة والكثرة فقال التقدير في امثال فضل عدم اعطا
الدرهم عن عدم اعطا الدينار اي العدم الاول قليل
بالقياس الى العدم الثاني فان الاول عدم ممكن مستبعد
وقوعه والثاني عدم مستحيل فهو اكثر قوة وارسخ
من الاول وعلى هذا التوجيه يفوت من اصل الاستعمال
معنى الذهاب والبقا ويلزم ان لا يكون كلمة عن صلة
له بحسب معناه المراد بل بحسب اصله ويحتاج الى تقدير النفي
فيما بعد فضلا وههنا توجيه ثالث مبني على اعتبار
ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين
الاعلى كانه قيل يعطي الدرهم فضلا عن الدينار
اي فضل اعطا الدرهم عن اعطا الدينار على معنى
ذهب اعطا الدينار وبقي من جنسه بقية هي اعطاء
الدرهم ثم اورد النفي على البقية واذا انتفى بقية
الشي كان ما عدا انتفا اقدم منه في الانتفا ويرجع حاصل
المعنى

المعنى الى ان اعطا الدينار انتفى اولا ثم تبعه في الانتفا اعطا
الدرهم انتهى ملخصا ثم ذكر بعد ما مر ما نصه قال
رحمه الله تعالى لزم حذف ناصب فضلا لجريه مجرى
تتمة الاول بمنزلة لا سيما ولا محل لذلك المحذوف من
الاعراب البتة ورد به على من زعم انه حال ولا يلتبس
عليك ان فاعل ذلك المحذوف هو الادنى على
الوجه الاخير ونفيه على الوجهين الاولين انتهى وعدم
صحة كونه حالا على المعنى الذي قرره ظاهر وكذا عدم
كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله على المعنى الذي قرره
ابن هشام كما لا يخفى على ذوي الافهام ومنها قولهم وهذا
بخلاف كذا والظاهر ان الخبر خلاف والبا زائدة فيه كقوله
تعالى وجزاء سيئة بمثلها او الخلاف اسم مصدر خالف اي
وهذا ملتبس بمخالفة كذا ومنها قولهم وليس كما زعمه فلان
صوابا ونظايره ومثله قول المطول وليس كما توهمه كثير
من الناس مبنيا قال محشيه الفاضل السلكوتي اي ليس
مبنيا مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال
من ضمير مبنيا اي ليس مبنيا حال كونه مما ثبت لا توهم
كثير على ما قاله صاحب المغني في قوله تعالى كما بدانا
اول خلق نعيده والقول بانه خبر ليس ومبنيا بدل
منه او خبر بعد خبر تكلف ومنها قولهم قالوا عن اخرهم
ومثله قول الكشاف وقد عجزوا عن اخرهم قال السيد
الشريف قدس سره عن اخرهم صفة مصدر محذوف
اي عجزا صادرا عن اخرهم وهو عبارة عن الشمول
فان العجز اذا صدر عن الاخر فقد صدر اولا عن الاول
وقيل عجزا متجاوزا عن اخرهم فيدل على شموله اياهم

كذا وجد مكررا بخط المؤلف رحمه الله

مطلب بخلاف كذا

مطلب ليس كما زعمه فلان صوابا ونظايره

مطلب قالوا عن اخرهم وقد عجزوا عن اخرهم

وتجاوزه عنهم فهو ابلغ من ان يقال عجز واكلهم ورد بان التجاوز
بمعني التعدي والمجاوزة يتعدي بنفسه والذي يتعدى
بعن معناه العفو وقيل عجزا صادرا عن اخرهم الي اولهم
ورد بان مقابل الي هو من لا عن انتهى ومنها قولهم

مطلب ناهيك بكذا

ناهيك بكذا كقول الكشاف وناهيك بسوية سيبويه
دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره اي حسبك
وكافيك بسويته وهو اسم فاعل من النهي كانه ينهاك
عن تطلب دليل سواه يقال زيد ناهيك من رجل اي
هو ينهاك عن غيره بجده وغنايه ودلالة قاطعة نصب
علي التمييز من ناهيك انتهى وعليه فالباء مزيدة في الفاعل

مطلب كل فرد فرد

ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد فرد
من جزئيات الاحوال قال المحقق الفنري الاقرب انه
من التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشي بنفسه
قصدا الي الكمال او المراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله
معرفة كل فرد علي سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران
وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام
فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل ان يحمل علي حذف المضاف
وهو كل بتلك القرينة ومنها قولهم ولاسيما كذا قال المحقق

مطلب ولاسيما كذا

الفنري لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها
عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان
معرفا اما مجرور علي انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله
تعالي ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير
موصوفة اي لا مثل شي علم البيان واما مرفوع خبر
مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة

ان جعلت



ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف
صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه
يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما علي ذات من يعقل وهم
يابونه وعلي الوجهين فحركة سي اعراب لانه مضاف واما
منصوب علي تقدير اعني او علي انه تمييز ان كان نكرة لان
ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنايية
مثلها في لا رجل وقيل علي الاستثنا في الوجهين فقدم تجويز
النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلي التقادير
خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود
من العلوم كان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق
غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير
عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة
موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الي قول سيبويه
في لا رجل قايم لان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية
فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا
مع انها مرادة ولهذا الانتفا وت المعنى كما في قوله تعالى تفتوء
تذكر اي لا تفتوء لكنه ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع
الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب وقد
تخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سوا مقام لا سيما
والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله •
• ولا سيما يوما بدارة جلجل • اعتراضية ذكره الرضى •
وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثنا لكون
ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم
والا فليس فيها حقيقته صرح به الرضى وقد ما بعد لا سيما
وتنقل من معناها الاصلي الي معنى خصوصا فيكون منصوبا

المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما
راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة
الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع ولا سيما
وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر
كانه قيل ولا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجي
الواو قبله في كثير الا ان المجي اكثر انتهى ومنها قولهم قوله
فقط كقول صاحب التلخيص والفصاحة يوصف بها الاجزاء
فقط قال المحقق التفتازاني في المطول وقوله فقط من
اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا
للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها
الاجزاء فقط اي فانته عن وصف الاولها انتهى قال
بعض المحشي وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لم
اسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندي
وقال الدماميني نقلا عن ابن السيد في نحو اخذت
درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به فجعلها عاطفة
قال وهو خير من قول التفتازاني وابن هشام يعني انه
يرد على كلام المطول ان الفا في جواب الشرط ليس للتزيين
بل من حروف المعاني ففيه منافاة ويجاب بان الشرط
المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفا المذكور للتزيين وليس في
المعنى داع الى اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفا لتزيين
اللفظ ففيه تقوية لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ
هذا والاظهر ان قوله وكانه توجيه ثان ثم انه قدر
اداة الشرط اذا وكذا وقع لغيره واختفا انه لا يحذف
من ادوات الشرط الا ان واورد عليه ابن كمال باشا
بعد ان نقل عن المغني انها تكون بمعنى حسب كقد واسم

نقل

مطلب
فقط

نقل بمعنى يكفي ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى
تقدير جعلها اسم فعل وهي بمعنى يكفي قال فجعلها هنا اسم
فعل وانها بمعنى انته غلط مرتين ومنها قولهم كاينا ما كان
قال بعض المحققين جعل الفارسي ما في ضربته كاينا ما كان
مصدرية وكان وصلتها وهما في محل رفع بكاين وكلاهما
على التمام اي كاينا كونه وقيل كاين من الناقصة وكان
ناقصة ايضا وما موصولة استعملت لمن يعقل كما في لا سيما
زيد وفي كاين ضمير هو اسمها وما خبرها وفي كان ضمير
ما اسمها وخبرها محذوف اي كاينا الشخص الذي هو اياه
ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان وهي تامة
والتقدير لاضربنه كاينا شيئا كان اي شيئا وجد والمعنى
لاضربنه كاينا بصفة الوجود منه غير نظر الى حال دون حال
مفردا كان او مركبا كلا او جزا ولعل هذا اولى من الذي قبله
انتهى اقول ويخطر لي وجه اخر وهو ان ما صلة للتوكيد
وكاينا وكان تامتان والمعنى لاضربنه موجودا وجدا اي
اي شخص وجد صغيرا او كبيرا جليلا او حقيرا ووجه اخر
وهو ان تكون ما اسما نكرة صفة لكاينا او بدلا منه فاذا
قلت لاضربن رجلا كاينا ما كان فالمعنى لاضربن رجلا
موجودا شخصا وجد والمعنى على التعميم كالاول اي اي
شخص وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى مثلا
ما بعوضة ووقع في عبارة المطول كاينا من كان انا او غيري
قال الفاضل الفنري كاينا حال ومن موصوفة في محل
نصب خبر الكاينا والعايد محذوف اي كانه واعترض
بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب

مطلب
كاينا ما كان

هكذا بياض باصل الم

اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف
القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الي من لم يحتج
الي من كان على ان تكون من قبيل استعارة الضمير
المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت انتهى

مطلب بعد اللتيا والتي

ومنها قولهم بعد اللتيا والتي قال محقق الروم حسن
جلبي الفناري اللتيا تصغير التي على خلاف القياس
لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على
فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف
في آخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وزيادة الالف
في اخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وذيا وذياك
والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة
شانها كيت وكيت حذفت الصلة ايهاما لقصور العبارة
عن الاحاطة بوصف الامر الذي كني بهما عنه وفي ذلك
من تفخيم امره ما لا يخفي انتهى واصله ان العرب تقول
ذلك في الامر الصعب الذي لا يراد نقله والتزموا عدم
ذكر صلة لهما لا لفظا ولا تقديرا للامر فيلغز ويقال اي
موصول وليس له صلة ولا عايد وقد نظم ذلك بعض مشايخ
مشايخنا فقال

يا ايها النحوي ذا العرفان ... ومن حوي لطايف البيان
ما اسمان موصولان مبنيان ... ولم يكونا قط بوصلان

مطلب اولا وبالذات

ومنها قولهم اولا وبالذات قال الفنري في حواشي
المطول اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو
منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل
التفضيل في الاصل بدليل الاولي والاوايل كالفضلي
والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة
لم

لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته
تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام
وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى في وهو
معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة

مطلب هذا الشيء لا محالة كذا

ومنها قولهم وهذا الشي لا محالة كذا وهي مصدر ميمي بمعني التحول
الي كذا بمعني تحول اليه وخبرلا محذوف اي لا محالة موجود
والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم

مطلب لا افعله البتة

ومنها قولهم لا افعله البتة وهي مصدر من البت بمعني
القطع وفي القاموس لا افعله البتة وبتة لكل امر لا رجعة
فيه انتهى والمشهور على الالسنة ان همزتها همزة قطع وبه
صرح الامام الكرماني في شرح البخاري ورده الحافظ
ابن حجر في شرحه فتح الباري بما حاصله انه لم ير احدا من
اهل اللغة صرح بذلك ونازعه البدر العيني في شرحه
ايضا بان عدم رويته واطلاعه على التصريح بذلك لا ينافي
وجوده قلت القياس يقتضي ما قاله الحافظ فانه
من المصادر الثلاثية وهمزاتها همزة وصل ومنازعة
العيني لا تثبت المدعي نعم قد يقال من حسن الظن بالامام
الكرماني انه لا يقول ذلك من رايه مع مخالفته لقياسه
على نظايره فلولا وقوفه على ثبت في ذلك لما قاله وصرح
بعض الفضلا بان المشهور كونها همزة قطع وانه مما خالف
القياس وهو يويد ما قاله الكرماني والله تعالي اعلم
بحقيقة الحال ثم رايت في الشرح الكبير للعلامة الدماميني
على المغني عند قوله في باب الهمزة ولو كان على الاستفهام
الحقيقي لم يكن مدحا البتة ما نصه هي بمعنى القول المقطوع
به قال الرضي وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة

الملومة التي لا تقدد فيها فالتقدير هنا اجزم لهذا الامر وهو
انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدججا قطعة واحدة
والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به في بيدولي ثم
اجزم به مرة اخرى لتكون قطعتين او اكثر بل هو قطعة
واحدة لا شي فيها للنظر فالبتة بمعنى القطعة ونصبها
نصب المصادر انتهى وفي هذا اشارة ظاهرة الى ان الهمزة
وصل بل كلام الرضي كالصريح في ذلك اللهم الا ان تكون
ذلك بناء على ما هو القياس فلا ينافي ما قدمناه من ان
قطع همزتها مما خالف القياس ثم رايت التصريح بذلك
في تصريح الشيخ خالد الازهري في بحث المعرفة حيث
قال البتة بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب
والقياس وصلها انتهى بحروفه فليتامل ومنها قوله
يجوز كذا خلافا لفلان ووجهه الجمال ابن هشام في بعض
مصنفاته فقال قد يقال يجوز فيه وجهان احدهما ان يكون
مصدرا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا او اجماعا بتقدير
اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا فيشكل
على هذا ان مثله المقدر ما اختلفوا او خالفوا او خالفت
فان كان اختلفوا اشكل عليه امران احدهما ان مصدر
اختلف انما هو الاختلاف لا الخلاف والثاني ان ذلك
يابى ان تقول بعده لفلان وان كان خالفوا او خالفت
اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد
يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال
قدر اللام مثلها في سقيا له اي متعلقة بمحذوف تقديره
اعني له او ارادتي له الا ترى انه لا يتعلق بسقيا
لان سقي يتعدى بنفسه والوجه الثاني ان يكون

حالا

مطلب خلافا لفلان

حالا والتقدير اقول ذلك خلافا لفلان او مخالفا له وحذف
القول كثير جدا حتى قال ابو علي هو من باب حدث عن
البحر ولا حرج ودل على هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنفون
فهم كالقائلين به وكان القول مقدرا قبل كل مسئلة وهذه العلة
قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع
فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من الاشيا منزلة
انفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها والله تعالى اعلم
ومنها قولهم في التاريخ كان كذا عام كذا قال العلامة
الدماميني في اول شرحه الكبير على المغني عند قوله
وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعماية ما نصه كثيرا
ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك ان المراد من قولك
وقع كذا في عام اربعين هو الواقع بعد تسعة وثلاثين والتقرير
الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه الا
بمعنى اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا
ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه خاتما
كما في بيد زيد وهذا لا يؤدي المعنى المقصود اذ يصدق بعام
تمامها سوا كان الاخير او غيره وهو خلاف الغرض ويمكن
ان يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان
فائدة التاريخ ضبط الحادثة المورخة بتعيين زمانها
ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المورخ
به واحدا من اربعين بحيث يصدق على اي عام فرض لم يكن
لتخصيص الاربعين مثلا معنى يحصل به كمال التمييز للمقصود
ولكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي ان يكون
هذا العام هو مكمل عدة الاربعين او يقال حذف مضاف
لهذه القرينة والتقدير في عام اخر اربعين والاضافة

بانية اي في عام هو آخر اربعين فتامله انتهى **اقول** يظهر لي
انه لا حاجة الي تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية
فان الاربعين كما يطلق علي مجموعها يطلق علي الاخير منها
وهكذا غيرها من الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد
هذا اثنان اذ تطلق الاثنين علي الثاني والثلاثة
كما تطلق علي مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة
فتامل **تمت** في ثالث شهر جماد اخر سنة
ثمانين ومايتين بعد تمام الالف
والله تعالي اعلم
بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين • الذي وفق من شاء من الواقفين •
علي شروط الواقفين • التي لم تزل العلما فيها متحيرين • لنهج الحق
المبين • بواضح الادلة والبراهين • والصلاة والسلام علي النبي
الامين • المبعوث رحمة للعالمين • وعلي اله واصحابه نخبة
العاملين • وقدوة العابدين • وتابعيهم باحسان الي يوم الدين •
امابعد فيقول العبد الفقير محمد امين الشهير بابن عابدين
غفر الله له ولوالديه والمسلمين اجمعين • قد وقع السوال
عن قول واقف في كتاب وقفه تقسم ريع الوقف علي الموقوف
عليهم علي الفريضة الشرعية • هل المراد به المفاضلة بين الذكور
والاناث ام القسمة بالسوية • فاردت تحرير الجواب • بلا
ايجاز ولا اطناب • في رسالة سميتها العقود الدرية • في قولهم
علي الفريضة الشرعية • فاقول وبالله تعالي التوفيق •
ومن فيض فضله استمد التحقيق • ان هذه المسئلة قد اختلف
فيها فتاوى المفتين • من العلما المتاخرين • حيث لم يرد فيها

نص عن الايمة المتقدمين • وقد الف فيها رسالة شيخ الاسلام •
العلامة يحيي ابن المنقار المفتي بدمشق الشام • سماها الرسالة
المرضية • في الفريضة الشرعية • ووافقه عليها كثير من اهل
عصره • وصوبوا ما ذكره بلا ريب ولا فكره • وخالفه فيها اخرون
والكل ايمة معتبرون • فها انا اذكر لك جملة من كلام الفريقين •
واضم اليها ما تقر به العين • ويقر به كل منصف مسعف •
غير حسود متلهف • ولا عدو متاسف • علي حسب ما يظهر
لفهمي السقيم • وفوق كل ذي علم عليم **فصل** في تلخيص
ما في الرسالة المرضية للعلامة ابن المنقار وهو انه قد
وقع السوال في رجل وقف وقفه حال صحته علي اولاده
واولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه علي الفريضة
الشرعية وجعل اخره للفقرا وله اولاد واولاد ذكور واناث
كيف تقسم الغلة بينهم فاجاب شيخ الاسلام محمد الحجازي
الشافعي بانه تقسم علي جميعهم حيث لم يقل الواقف للذكر
مثل حظ الانثيين وبه افتى الشيخ سالم السنهوري المالكي
والقاضي تاج الدين الحنفي وغيرهما **ومما** يؤيده قول
الخصاف اصل الوقف انما يطلب به ما عند الله تعالي
وهو الثواب واصله للمساكين انتهى فلا بد من اعتبار الصدقة
في الوقف لتصحيح اصله وقال الله تعالي ان الله يامر بالعدل
والاحسان وايتاء ذي القربى اي اعطا القرابة خصهم بالذكر
اهتماما بهم الا ترى انهم صرحوا جميعا بانه تفرق صدقة
كل فريق منهم على السوية لا تفضل الذكور على الاناث
لما فيها من اجر الصدقة واجر الصلة وكذلك المشروع
في الوقف على الاولاد حالة الصحة التسوية بينهم ذكرا
كان او انثى من قبل ان الواقف انما اراد القربة كذا صرح